مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٩٠**

الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بيرغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جدانوف
	البرازيل	السيد ريزو
	البرتغال	السيدة تكسيرا كويلو
	البوسنة والهرسك	الآنسة هودشيش
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد يانغ جيو
	فرنسا	السيد بومون
	غابون	السيد لامبوما
	كولومبيا	السيدة إسكورسيا
	لبنان	السيد رمضان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد داي
	نيجيريا	السيدة أغووا
	الهند	السيد راغوتمالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	الآنسة جرمين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس أدعو ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

وأود أن أذكِّر المتكلمين بضرورة أن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق من أجل تمكين المجلس من تأدية أعماله بسرعة.

أعطي ممثل قرغيزستان الكلمة.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة في هذا الوقت الحاسم، الذي ما زالت فيه الاحتجاجات الشعبية والتغيرات السياسية الكبرى في الشرق الأوسط مستمرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا نرى أي تقدم ملموس في العملية السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية.

الشرق الأوسط يظل في قلب الاهتمامات العالمية بسبب التقلبات الثورية الأخيرة المعروفة للجميع. وبالرغم من بعض الصعوبات التي لا يمكن إنكارها، ثمة سمات مشتركة كثيرة بين هذه الأحداث. وإن الأسباب الكامنة وراءها تعود إلى عجز الحكومات عن التكيف مع ظروف التنمية الاجتماعية الجديد وعن تطبيق الإصلاحات الفعالة. إن شعوب وحكومات المنطقة لا تواجه فحسب تغيرات اجتماعية وسياسية هائلة، وإنما تشهد أيضا فرصا وآفاقا جديدة. وإننا ندين بشدة استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس. وإن قيرغيزستان، التي سبق أن مرت بتغيرات ثورية مماثلة مؤخرا، تؤمن بأن السبيل الوحيد إلى معالجة هذه المشاكل يمر عبر الحوار والإصلاحات.

وتدعو قيرغيزستان بقوة إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، نؤيد بيان المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الصادر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، الذي يتضمن نداء من أجل التغلب على العقبات الحالية واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بدون تأخير. ولكننا نأسف من أن آخر اجتماع عقدته المجموعة الرباعية، في ١١ تموز/يوليه في واشنطن العاصمة، قد انتهى بدون اتفاق مضموني. ومما يتسم بأهمية جوهرية عقد اجتماع جديد في أسرع وقت ممكن لاعتماد تدابير فعالة للنهوض بعملية التفاوض. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تستمر هذه العملية من أجل إيجاد الطرق الكفيلة بالتوصل إلى تسوية طويلة الأمد للحالة وبلوغ اتفاق سلام ينص على التعايش بين دولتين في سلام وأمن، وفقا للمعايير المقبولة المحددة سابقا. وقيرغيزستان يحدوها الأمل أن تضطلع المجموعة الرباعية بدور فعال في إيجاد حل مقبول لجميع الأطراف المعنية.

وتؤيد قيرغيزستان تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الوسائل الدبلوماسية السياسية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأود أن أشير إلى أن وقت النظر في انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة يقترب بسرعة، حيث ناقشنا هذه المسألة مطوّلاً بشكل غير رسمي ورسمي على حد سواء. وفي ذلك الصدد، تعتبر قيرغيزستان أن من المهم للغاية تحقيق تقدم سريع في عملية السلام والتغلب على المأزق الحالي المثير للقلق. كما نحث الطرفين على إظهار الإرادة القوية والالتزام الثابت بالسلام، والقضاء على جميع العقبات التي تعوق استئناف المحادثات المباشرة.

بالنسبة إلينا، من الواضح تماماً أن استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإصدار الإعلانات بانتظام عن توسيعها، لن يساهم في إيجاد حل مبكر للمشكلة. بل على العكس تماماً – أقلّه كما رأينا

من الأحداث الأخيرة – إنه يؤدي إلى اضطرابات أكبر، وتصاعد العنف وسقوط قتلى مدنيين. وتؤيد قيرغيزستان تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقدس، وتدعو إلى وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن شعوب الشرق الأوسط تعاني من الصراع والمواجهة منذ عدة عقود. ولقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية نهائية وشاملة تحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ونعتقد أن الحفاظ على الوضع الراهن غير مقبول تماماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد تشورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): فيما يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة أخرى حول الوضع في الشرق الأوسط، ثمة تحول كبير يجري بثبات في المنطقة. فالمفاهيم العالمية مثل الحرية والمساواة والكرامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون أصبحت جميعها صرخات يرددها الملايين الذين يطالبون عن حق بمستقبل أكثر عدلاً ووعداً لأنفسهم ولمواطنيهم. وفي حين أن التوصل إلى تغيير حقيقي قد يستغرق بعض الوقت وربما لا يكون بالضرورة سلساً على الدوام، فإن عملية الإصلاح التاريخية تلك لا يمكن عكس مسارها، أو تقويضها أو تعطيلها.

وفي الوقت نفسه، وفيما تأخذ الثورات الكبيرة مجراها الطبيعي، ما زالت قضية فلسطين طي النسيان. فملايين الفلسطينيين، سواء في غزة أو الضفة الغربية أو في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، ما فتئوا يعانون من مصير مؤسف ليس من صنع أيديهم. هذا وضع شاذ يجب أن يواجه كمسألة ملحّة للغاية.

الحقيقة هي أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في صميم النزاعات العديدة في المنطقة وخارجها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع بقاء الزخم باتجاه التغيير الإيجابي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قائماً في حين أن الشعب الفلسطيني يواجه الاحتلال والقهر كواقع يومي.

إن الأحداث الأخيرة والسابقة تقف شاهداً على كيفية أن لمحنة الشعب الفلسطيني تداعيات أبعد بكثير من نطاقها الجغرافي. وإذا أردنا أن نكسب قلوب وعقول الشعوب العربية وأن نقدّم الدعم لها في تحقيق تطلعاتها، يجب أن نكون قادرين على إظهارنا لها تصميمنا الجماعي على الوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة التي يمكن لأي شخص أن ينتمي إليها. لهذا السبب، من المهم ألاّ يتعرض البحث عن تسوية دائمة وشاملة للوهن حيال تطورات أخرى في المنطقة. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون مرة أخرى ذا أولوية.

في الوقت الراهن، ليس هناك سلام ولا عملية في المنطقة. بدلاً من ذلك، هناك مأزق لا يبعث على الاطمئنان وليس واعداً بالنسبة إلى الإسرائيليين أو الفلسطينيين. ويبدو أن الطرفين يبتعدان عن بعضها. وكان مجلس الأمن والمجموعة الرباعية غير قادرين على التصرف بطريقة فعالة والإيعاز بالدخول في مشاركة حقيقية.

الشعب يريد حلولاً من قادته وليس كلاماً أجوف. على العموم، يسود شعور بالتخلي عنه وبعدم اليقين، الأمر الذي يؤجج الإحباط الشامل، خصوصاً في صفوف من هم الأكثر حرماناً. هذه صورة مثيرة للقلق، تُذكّر بعلبة الثقاب.

إن تركيا ترفض العنف بأي شكل أو مظهر أياً كان مرتكبه، وتعتبره غير مقبول وغير مبرر. ونعتقد أيضاً أنه لا يوجد بديل حقيقي للتسوية التي تتحقق عن طريق التفاوض. ومع ذلك، إن المشاركة المجدية التي تبعث على الثقة من كلا الجانبين لا يمكن أن تحدث مع استمرار النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة.

والموقف الإسرائيلي الأخير المتمثل في بناء أكثر من ٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة مثال آخر على أنشطتها غير القانونية في الأراضي المحتلة. وبالتالي، فهو أمر غير مقبول ويثير الشك العميق إزاء صدق إسرائيل تجاه تعزيز عملية السلام.

مرة أخرى، ندعو إسرائيل، على أساس التزاماتها بموجب خارطة الطريق، إلى وقف كل الأنشطة الاستيطانية والعودة إلى المفاوضات المباشرة مع الجانب الفلسطيني. ليس كثيراً أن نسأل ذلك، فهو الآن السبيل الوحيد لتمهيد الطريق أمام تحقيق الحل القائم على دولتين، استناداً إلى المبادئ الراسخة التي سوف تعيش إسرائيل وفلسطين بموجبها إلى الأبد جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

إن الفلسطينيين ما انفكوا يعملون بجد في العامين الماضيين لوضع الركائز المؤسسية لدولتهم المقبلة. وقد أثبتت السلطة الفلسطينية من خلال أفعالها وبما لا يدع مجالاً لأي شك في أنها على استعداد للاضطلاع بكل الحقوق والواجبات لدولة معترف بها دولياً، على الرغم من أن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال، وهي بالتالي في حاجة إلى الدعم الدولي.

وتعتقد تركيا أن الوقت قد حان للاعتراف بفلسطين دولة عضواً كاملة العضوية في المجتمع الدولي، على أساس حدود عام ١٩٦٧. ومفهوم التوصل إلى الحل القائم على دولتين، الذي يعود إلى عام ١٩٤٧، هو الأساس الراسخ والجلي لذلك. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغض الطرف عن نداء فلسطين المشروع للاعتراف بأنها ليست أقل مساواة من الآخرين، ولقبولها بنهاية المطاف في الأمم المتحدة بوصفها عضواً كامل العضوية فيها. وسوف تعمل تركيا مع فلسطين لتحقيق هذه الأهداف الحاسمة. وفي ظل غياب عملية مفيدة للسلام، لا يمكن التوقع بأن يظل الفلسطينيون، في نهاية المطاف، أسرى لإرادة إسرائيل إلى الأبد.

ولا يزال الوضع في قطاع غزة مدعاة للقلق الشديد. ويجب العمل على وجه السرعة للتخفيف من محنة الفلسطينيين في غزة، وينبغي على الفور تلبية متطلبات الشعب لإعادة الإعمار والتأهيل. ويجب تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بكامله. والظروف الإنسانية الحالية التي يعيشها السكان المدنيون في غزة وأوضاعهم المتعلقة بحقوق الإنسان غير قابلتين للاستمرار وغير مقبولتين، وهما ليستا في نهاية المطاف، لصالح أيٍّ من المعنيين. ويثبت تصاعد التوتر دورياً بين الطرفين بوضوح أن الحالة هشة في أفضل الأحوال. والنُهُج الدبلوماسية العامة البسيطة لن تجدي نفعاً. ويجب على إسرائيل أن ترفع فوراً حصارها غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة.

وفي غضون ذلك، ترحب تركيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما بين الفلسطينيين. إن هذا التطور المهم جداً يأتي في الوقت الذي تمر المنطقة كلها بعملية تحول ديمقراطي. وبالتالي، فهو خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أن تُختتم عملية المصالحة الوطنية في أقرب وقت مع تشكيل حكومة جامعة وذات تمثيل ديمقراطي تدفع الشعب الفلسطيني إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وتدعو تركيا الفصائل الفلسطينية إلى تبني عملية المصالحة مرة وإلى الأبد، والمشاركة في إنشاء دولة فلسطين التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وفيما يسعى الفلسطينيون إلى توفير الوئام في صفوفهم، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يؤدي دوراً ايجابياً من خلال دعم هذه العملية وعدم استباق نتائجها.

لقد مضى أكثر من عام على الهجوم المميت الذي شنته إسرائيل على القافلة البحرية الإنسانية الدولية التي

كانت متجهة إلى غزة. فقد قتلت القوات الإسرائيلية بلا رحمة تسعة مدنيين وجرحت العديد. وتعرض الركاب لشتى ضروب سوء المعاملة حتى مغادرتهم إسرائيل. ووفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2010/9 الصادر في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، فقد أنجز فريق التحقيق الذي شكله الأمين العام عمله. وأصدر الرئيس والرئيس المشارك تقريرهما المختوم الآن بانتظار تقديمه إلى الأمين العام.

لقد وفرنا مخرجا لإسرائيل من هذا الوضع، وهو أنه يجب عليها أن تعتذر وتدفع تعويضات. لن يكون هناك تطبيع للعلاقات بين تركيا وإسرائيل إلا إذا قام الإسرائيليون بالوفاء بما هو متوقع منهم. وسوف تتابع تركيا بحزم هذه المسألة حتى يتم تحقيق العدالة.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى تأييد تركيا القوي لإحلال سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين، فضلا عن تصميمنا على مساعدة إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في تحقيق هدفهم الذي تأخر كثيرا والمتمثل في إقامة دولة فلسطين، دولة قادرة على البقاء وتنعم بالسلم والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أيضا أن أشكر السفير منصور والسفير بروسور على بيانيهما.

تؤيد اليابان بقوة حل الدولتين الذي وفقا له تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل. وتؤيد اليابان وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي في ظل حل الدولتين أن ترسم الحدود من خلال المفاوضات وعلى أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع مبادلات متفق عليها بصورة متبادلة، على النحو الذي يحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قادرة على البقاء وإسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. من خلال هذا الحل القائم على أساس الدولتين، سيتسنى للفلسطينيين ممارسة حقوقهم في إقامة دولة مستقلة، وستنعم إسرائيل ببيئة أمنية معززة بشكل كبير، وسيتمكن الطرفان من إطلاق التعاون الكامل من أجل الازدهار المشترك.

ولا يمكن تحقيق حل الدولتين إلا من خلال مفاوضات صادقة. وما برحت اليابان تشجع الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة بمساعدة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتؤيد اليابان بشدة الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في شهر أيار/مايو وأرسى فيه الأساس لاستئناف المفاوضات. ونحض كلا الجانبين على الاشتراك مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في اتخاذ الخطوات الكفيلة بتهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات المباشرة.

إن اليابان لن تعترف بأي إجراءات أحادية الجانب تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي. بل يجب على الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، والأهم من ذلك خارطة الطريق. ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى تجميد نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة جهودها لتحسين الأمن والوفاء بالتزاماتها بوقف العنف والعمل على مكافحة التحريض. وقد أيدت اليابان بقوة جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية، وستواصل تقديم المساعدة في هذا الصدد.

لا تزال تشعر اليابان بالقلق إزاء الوضع الإنساني في قطاع غزة. وما زلنا ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠

(٢٠٠٩)، واليابان تراقب باهتمام الجهود الفلسطينية لتشكيل حكومة موحدة تسعى بحق إلى حل الدولتين.

في الختام، أود أن أكرر نداءنا إلى الطرفين ببذل أقصى جهد لاستئناف المفاوضات المباشرة. وستواصل اليابان مع المجتمع الدولي بذل الجهود للمساعدة في إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأردن.

السيد عميش (الأردن): سيدي الرئيس، يتوق الشعب الفلسطيني ومنذ عدة عقود إلى التمتع بنفس الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها بقية شعوب العالم وفي مقدمتها حقه في السيادة على ترابه الوطني وحريته وكرامته وأدنى حقوق الإنسان المتعارف عليها عالميا في ظل دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب إسرائيل آمنة، على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

يحذر الأردن من سير المنطقة نحو تفجر الصراعات والحروب وإشاعة الفوضى فيها بسبب التجاهل والتعنت الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية والاستمرار في إضاعة الوقت والفرص للتوصل إلى السلام المنشود. إذ لا بد من العودة إلى معالجة هذه القضية المركزية برؤية عقلانية واقعية ومتنورة، بعيدا عن التجاذبات الإيدولوجية التي لا تؤدي إلا إلى مزيد من العنف والصراع وتداعيات ذلك على الأمن والسلم الدوليين. فيجب التحلي بالشجاعة لاتخاذ القرارات الصعبة.

من هذا المنطلق، يدعو الأردن إلى عودة سريعة إلى طاولة الحوار والمفاوضات المباشرة بهدف حل مسائل الوضع النهائي للقضية الفلسطينية. إلا أن الأردن، وبذات الوقت، يؤمن بعدم جدوى المفاوضات دون وقف سريع لجميع أشكال الاستيطان غير القانوني وغير الشرعي، وأهمية اعتماد إسرائيل لموقف واضح ومحدد من عملية السلام.

ويشعر الأردن بالقلق العميق إزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة ومواصلة المساس بالأماكن المقدسة في القدس الشرقية والعمل على تهويدها. وانطلاقا من دور الأردن في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة، يطالب الأردن التدخل الدولي منع هذه الانتهاكات ووقف تنفيذ المخططات التهويدية غير القانونية. وكذلك يطالب الأردن بوضع حد لاستمرار معاناة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

لقد رحب الأردن باتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي أبرم مؤخرا، فهو يشكل خطوة إيجابية على طريق توحيد الشعب الفلسطيني، وتمكينه من نيل حقوقه المشروعة وتحقيق آماله في قيادة فلسطينية مسؤولة وموحدة قادرة على تلبية تطلعاته وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأخيرا يناشد الأردن الأسرة الدولية العمل على رفع الحصار غير الشرعي المفروض على قطاع غزة. فلا يمكن لنا كمجتمع دولي ينادي بحقوق الإنسان وحرياته وكرامته أن يصمت على معاقبة شعب بأكمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيدة زين العابدين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاسة وفد بلدكم للمجلس. وأعرب عن تأييد وفد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

لقد اعتدنا هنا، في الأمم المتحدة، على معايشة وتسجيل أحداث فارقة. فقد كان إنشاء الأمم المتحدة ذاتها إيذانا بنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السلام العالمي، والذي كان الأول من بين أحداث فارقة عديدة في تاريخ المنظمة. لكن بعض تلك الأحداث التاريخية تمثل علامات حزينة في حضارتنا. وفي الشهر الماضي، أحيينا ذكرى حدث آخر من هذا القبيل: أطول احتلال عسكري أجنبي- حيث صادف شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ مرور ٤٤ عاما على بدء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.

أن يرزح شعب تحت سيطرة شعب آخر، لا سيما في هذا اليوم وهذا العصر، طوال ٤٤ عاما لهي مدة طويلة. وقد جرى الآن الاستيلاء على قطع من الأرض كانت تعرف باسم فلسطين وإجبار سكانها على مغادرتها. وبناء وتوسيع المستوطنات وجدار الفصل وهدم منازل الفلسطينيين وهياكلهم الأساسية وإلغاء حقوق إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية تشكل جميعها جزءا من سياسات وممارسات إسرائيل غير الشرعية المصممة لاستئصال السكان ومحو التاريخ. وهذه الإجراءات ليست غير مشروعة فحسب، بل إنها تجعل أيضا الحل القائم على وجود دولتين أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وصادف الشهر الماضي أيضا مرور أربع سنوات على الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل على غزة. والظروف المعيشية التي يواجهها سكان غزة وعددهم ١,٦ مليون نسمة لا تزال مدعاة للقلق. والحصار يسلب سكان غزة، الذين يعتمدون على المساعدات الدولية، حقهم في العيش بكرامة. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، شهدنا أيضا مقتل تسعة أشخاص أضيفوا إلى أكثر من ١ ٤٠٠ شخص لقوا حتفهم نتيجة للعدوان العسكري الإسرائيلي منذ نهاية عام ٢٠٠٨. وكان أولئك التسعة من النشطاء العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في المياه الدولية، وكانوا رسلا لجهود الإغاثة الرامية إلى تخفيف معاناة أهالي غزة. وفي هذا الصدد، نحث إسرائيل على التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والرفع التام للحصار غير المشروع الذي يمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي المحرمة بموجب القانون الدولي.

وإيجاد حل عادل بشأن هذه المسألة أصبح أمرا ضروريا تماما الآن. ويجب على الأطراف المعنية أن تكون على قدر المسؤولية بصفتها أطرافا نزيهة في عملية السلام هذه، لئلا نظل في الحالة غير المقبولة التي نحن فيها الآن. ومن ثم، فإن إقامة دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية والتي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وفقا للمعايير المقررة بموجب القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و١٨٥٠ (٢٠٠٨) ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق، أمر حاسم للغاية في معالجة قضية فلسطين التي تشكل لب الصراع العربي الإسرائيلي منذ أكثر من ٦٠ عاما.

ومجلس الأمن ملزم، في إطار ولايته، بالقيام بكل ما هو ضروري لضمان تنفيذ قراراته. ويتعين علينا ضمان استئناف جميع الأطراف لمفاوضات السلام. وأي شيء دون ذلك سيكون استهزاء بذات المنظمة التي نسعى إلى دعمها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد كافيرو (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر المنسق الخاص والممثل الشخصي للأمين العام، السيد روبرت سيري، على إحاطته الإعلامية.

إن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وكذلك المجتمع الدولي، أمام منعطف حاسم اليوم. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف والدعم الذي تقدمه الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، لم يتم إحراز أي تقدم ملموس ولا تزال عملية السلام في طريق مسدود. وكان وفد بلدي يتوقع أن تسفر الاجتماعات التي عقدتها المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية مؤخرا في هذا الشهر عن استئناف المفاوضات المباشرة المتوقفة، بما يؤدي إلى وضع إطار متفق عليه.

إن هذه لحظة حاسمة. وهي اختبار للحنكة السياسية للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين. ولئن كان دعم المجتمع الدولي أمرا حيويا، فإن المسؤولية الرئيسية عن التفاوض والتوصل إلى سلام شامل ودائم تقع على عاتق الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وأوغندا تكرر دعوتها للطرفين إلى استئناف المفاوضات على وجه السرعة واستجماع الشجاعة اللازمة لاتخاذ قرارات جريئة، واضعين في الاعتبار أن التطلعات المشروعة للفلسطينيين إلى إقامة دولة لا يمكن تأخيرها أكثر من ذلك وأن الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل لا بد من معالجتها.

ووفد بلدي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الموافقات الإسرائيلية الصادرة مؤخرا على بناء وحدات استيطانية جديدة، ويدعو مرة أخرى إلى التجميد التام لجميع الأنشطة الاستيطانية.

إننا نثني على جهود القيادة الفلسطينية لبناء الدولة وللوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، لا سيما في قطاعي الأمن والتنمية الاقتصادية. ونشيد أيضا بجهودها من أجل تحقيق الوحدة والمصالحة.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة واستمرار العقبات أمام حركة البضائع والأشخاص من غزة وإليها. وندعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على غزة، ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. ونشجع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص، على التغلب على المأزق الحالي والعمل من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين لمصلحة السلام والأمن والرخاء لشعبيهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد آيسلندا بقوة التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحل قائم على وجود دولتين. منذ بدء عملية أوسلو قبل قرابة العقدين، كنا نراهن على أن تسفر عملية السلام عن نتيجة، من شأنها جعل السلام الشامل قابلا للتحقيق في المنطقة بأسرها، على النحو المتوخى في مبادرة السلام العربية.

غير أن عملية السلام متوقفة تماما الآن. وبينما تحث آيسلندا الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي ينخرط المجتمع الدولي بشكل مباشر أكثر. لقد كان للأمم المتحدة دور تاريخي في إقامة دولة إسرائيل وربما يكون الوقت المناسب لانخراط الجمعية العامة ومجلس الأمن مجددا لغرض حل القضية الفلسطينية قد اقترب.

وإذا ما قرر الفلسطينيون عرض المسألة بشكل مباشر على الجمعية العامة، فإن آيسلندا مستعدة لتقديم الدعم لهم. وقد قال وزير خارجية آيسلندا ذلك بوضوح عندما اجتمع مع الرئيس عباس ووزير الخارجية المالكي خلال زيارته لرام الله في وقت سابق من هذا الشهر. وقال وزيرنا في ذلك

الحين إن آيسلندا ستؤيد قرارا بشأن إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وكذلك قرارا بشأن العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، إذا ما قرر الفلسطينيون السعي إلى استصدار قرارات كهذه في الخريف.

وموقف آيسلندا يتمثل في أن السعي للاعتراف بدولة فلسطينية لا يتعارض مع الرغبة في التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع. وعلى العكس تماما، فإن ذلك ربما يمكن اعتباره وسيلة للتحفيز على إجراء مفاوضات جادة. ومن الضروري معالجة التفاوت في القوة بين الطرفين. ولا يمكن القيام بذلك إلا بمشاركة أكثر فعالية من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال التأكيد على القانون الدولي المنطبق على الاحتلال.

وفي ظل غياب حل سياسي، فإن ثمة حاجة إلى تحسين الحالة في الميدان. وبادئ ذي بدء، نردد الدعوات الصادرة في جميع أنحاء العالم والتي تحث الحكومة الإسرائيلية على رفع الحصار المفروض على غزة فورا. وينبغي فتح ما يكفي من المعابر المشروعة والقنوات المقررة لعبور السلع من وإلى قطاع غزة والمغلقة حاليا ليتسنى لها الوصول إلى قدرات ما قبل الحصار بالنسبة للواردات والصادرات. وينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تحرر أسواق قضبان الصلب والأسمنت بصفة خاصة.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية بمواصلة أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا يتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي فحسب، ولكن مع خريطة الطريق أيضا. ونلاحظ أن هذا النشاط غير المشروع مستمر وأن استخدام العنف وهدم المنازل وحالات الإخلاء القسري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون حريصا على عدم إرسال رسائل يمكن أن يُنظر إليها باعتبارها تقبلا للأنشطة الاستيطانية غير الشرعية القائمة. وينبغي عدم مكافأة من يخلقون حقائق على أرض الواقع تتنافى مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. فالمستوطنات ليست أمرا لا رجعة فيه.

وتود آيسلندا كذلك أن تعرب عن قلقها بشأن تزايد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، بما في ذلك ما يسمى سياسة الانتقام التي يتبعونها. ويشكل ذلك تطورا مقلقا، فإسرائيل ملزمة بالقيام بأقصى ما تستطيع لمنع حدوث ذلك العنف، وأن تكفل، إذا ما حدث، وضع المتورطين أمام مسؤولياتهم.

وأخيرا، ترحب آيسلندا باتفاق المصالحة بين فتح وحماس وباعتزامهما تشكيل حكومة مؤقتة استعدادا لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فلسطين. إننا نحث الأطراف الفلسطينية على الاستماع لنداءات شعبها بالعمل على تطبيق الاتفاق والتوحد في مسعاها إلى تحقيق حل سلمي للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس يشرفني أن ألقي هذه الكلمة أمام مجلس الأمن، نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة العربية. ونود أن نعّبر في البداية عن تأييدنا ودعمنا لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به رئيس الحركة، مندوب جمهورية مصر العربية، وللبيان الذي ستدلي به مندوبة كازاخستان نيابة عن المجموعة الإسلامية.

وتأتي هذه الجلسة الهامة لتبيان اهتمام ودعم المجتمع الدولي لنضال الشعب الفلسطيني على مدار ستة عقود لتحقيق طموحاته الوطنية المشروعة إزاء ما يعانيه من قسوة

الاحتلال، وغطرسة المعتدي، وإصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على تجاهل كافة التزاماتها الدولية واستمرارها في ضرب جميع القرارات والمبادرات الدولية عرض الحائط.

إن شعوب ودول المنطقة تعلق آمالا كبيرة على المجتمع الدولي لتحمل المسؤوليات السياسية والقانونية والأخلاقية فيما يتعلق باستعادة الأراضي العربية المحتلة، ووضع حد للتعنت والغطرسة الإسرائيلية، وإرغام إسرائيل على الانصياع الكامل لقرارات الشرعية الدولية وتنفيذها، لا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي تصر إسرائيل على تجاهلها والاستخفاف بها. ولا تزال الإجراءات والممارسات غير القانونية والعدوانية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس الشرقية وحولها، والرامية إلى تغيير وضعها وطابعها وتركيبتها الديمغرافية، وما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من انتهاكات مستمرة للقانون الدولي، والقوانين والأعراف الخاصة بحقوق الإنسان.

إن كل تلك الممارسات تجعل مجرد الحديث عن وجود شريك إسرائيلي لديه نوايا صادقة بتحقيق السلام ضربا من ضروب الخيال، وتبين بما لا يدع مجالا للشك أن إسرائيل، من خلال ممارساتها وسياساتها وتصريحات مسؤوليها، تعمل بكل ما أوتيت من قوة لتقويض كافة المساعي الدولية الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام على أساس حل الدولتين في إطار حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كما أن استمرار إسرائيل في حملاتها المكثفة المتعلقة ببناء آلاف الوحدات الاستيطانية وفق وتيرة سريعة، ومواصلتها هدم الممتلكات والمباني الفلسطينية، كل تلك الممارسات تؤكد النوايا التوسعية لإسرائيل، وتتنافى مع ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية من رغبتها في استئناف عملية السلام والمضي قدما للوصول إلى الحل القائم على الدولتين.

لا يزال الوضع القائم في قطاع غزة، يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وعدم احترام لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، فمع دخول الحصار الإسرائيلي الجائر للقطاع عامه الخامس، فإن المدنيين الفلسطينيين ما زالوا يخضعون للعقاب الجماعي مما يزيد من حدة الفقر في غزة، والتدهور الشديد في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في القطاع.

ليس غريبا أن يُنتج هذا الحصار أرقاما مفزعة، كارتفاع معدل البطالة إلى ٦٥ في المائة في القطاع. كما لا يمكن إغفال ما تقوم به القوات العسكرية الإسرائيلية من شن غارات جوية من حين إلى آخر برغم تنافي تلك الغارات مع أبسط قواعد القانون الدولي التي تحرم تلك الهجمات العسكرية ضد مناطق مأهولة بالمدنيين، مما يُعد أعمالا ترهيبية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

إن على المجتمع الدولي أن يوجه رسالة واضحة لا لبس فيها لإسرائيل بضرورة فك الحصار وفتح المعابر فورا، وبصورة دائمة وغير مشروطة لتسهيل عملية نقل المساعدات الإنسانية ومواد البناء، والسلع التجارية وحركة الأشخاص، كما يجب معاقبة إسرائيل على استمرارها في انتهاك القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومحاسبتها على جميع جرائم الحرب التي اقترفتها، وعلى إرهاب الدولة، وعلى ما ترتكبه بحق الشعب الفلسطيني الأعزل من انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

إن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن باتخاذ جميع الإجراءات للضغط على إسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الداعي إلى انسحاب إسرائيل من الجولان

السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، كما تؤكد بأن ما تقوم به إسرائيل من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي تُعد إجراءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما تطالب المجموعة العربية بضرورة إرغام إسرائيل على التوقف عن انتهاكاتها المستمرة للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، والانسحاب الكامل من شمال بلدة الغجر والمنطقة المحيطة بها، ومزارع شبعا، وتلال كفرشوبا.

إن الوصول إلى تسوية شاملة للصراع العربي – الإسرائيلي، والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم، لا يمكن أن يمر إلا عبر بوابة الشرعية الدولية من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وأيضا ضمن مبادئ مؤتمر مدريد للسلام، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي أقرتها المجموعة الرباعية الدولية.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية على دعمها الكامل للجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للحصول على عضوية منظمة الأمم المتحدة خلال الدورة القادمة للجمعية العامة وفقا لما تم التأكيد عليه في اجتماع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية المنعقد في الدوحة بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١.

لقد مضى أكثر من ستة عقود، وإسرائيل تتمادى في تحديها للمجتمع الدولي، وتمعن في سياساتها غير القانونية والأحادية الجانب، ستة عقود وإسرائيل تواصل اعتداءاتها وغطرستها، ستة عقود والشعب الفلسطيني ينتظر بارقة أمل يتحقق على إثرها أمله في بناء وطن يحتضنه.

ومضت ستة عقود ومطالب الشعب الفلسطيني ومطالبنا واضحة، فجل ما نريده هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره، والعيش في حياة كريمة وحرة في ظل دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، وتحظى بعضوية كاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيد روساليس دياس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد نيكاراغوا، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر، بوصفها رئيسا لحركتنا.

وتكرر نيكارغوا التأكيد مجددا على أشد إدانتها لاحتلال إسرائيل غير القانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وتطالب بالانسحاب منها على الفور. إننا ندين سياسات وممارسات إسرائيل المتمثلة في بناء المستوطنات وعدم تفكيكها، وكذلك في الحصار غير الإنساني لغزة، وسياسة قطع أوصال الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى.

ويجتمع مجلس الأمن عشية لحظة تاريخية، هي اللحظة التي يجب أن تصبح فيها الدولة الفلسطينية حقيقة لا نزاع عليها ومعترفا بها ومرحبا ترحابا تاما في حظيرة هذه المنظمة، وبالتالي تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، الذي يدعو بالتحديد إلى إقامة دولتين على الأرض الفلسطينية – إحداها عربية، والأخرى يهودية.

في الواقع، لم يعد من الممكن السماح باستمرار منطق إنكار وجود الدولة الفلسطينية في حد ذاته. ومنذ انتصار الثورة عام ١٩٧٩، حظيت نيكاراغوا بمكانة متميزة، جعلت منها شاهداً على نضال الشعب الفلسطيني، وعلى

التنازلات الكبيرة التي قدمتها فلسطين، والتي واجهتها إسرائيل، دون استحياء، ببناء المزيد من المستوطنات غير الشرعية، والمزيد من الإهانات، والوفيات، والاغتيال المنهجي للقادة الفلسطينيين، وتدمير المنازل وأعمال النهب، بما في ذلك القدس الشرقية.

وباختصار، فقد كنا شهودا على سياسة تهدف بالفعل إلى محاصرة الشعب الفلسطيني، وهي سياسة يدعمها تصميم غير معلن من جانب الإسرائيليين على حرمان جميع المواطنين الفلسطينيين من إنسانيتهم نفسها.

ولكل هذه الأسباب، تكرر نيكاراغوا تأكيد الحاجة إلى وضع حد فوري للحصانة التي ظلت تتمتع بها إسرائيل، والتي وفرها لها مجلس الأمن، على نحو غير مسؤول، وعلى وجه التحديد، عن طريق الاستخدام العشوائي لحق النقض من قبل أولئك الذين أصبحوا من كبار المتواطئين مع إسرائيل.

لقد حان الوقت لأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته، وأن يطالب إسرائيل بالالتزام بالسلام. كما يجب وضع حد للتهديد باستخدام حق النقض. وعلى المجتمع الدولي أن ينحي جانباً الخطابة السياسية لصالح اتخاذ إجراءات ملموسة.

تحقيقا لهذه الغاية، تدعو نيكاراغوا مجلس الأمن والجمعية العامة للاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدودها في عام ١٩٦٧. فهذا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق سلام مستقر ودائم، من شأنه تمكين كل الشعوب من التمتع على نحو فعَّال بجميع حقوقها، وبذلك نضع حدا نهائيا لظلم غير مقبول ولا يمكن تفسيره.

السيد رضا بشير ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على عقد هذه المناقشة اليوم. وأود أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة باكستان، عن تعازينا الحارة ومواساتنا لشعب وحكومة النرويج بسبب الفظائع الإرهابية التي حدثت يوم الجمعة. وتزيدنا مثل هذه الأعمال الغادرة عزماً على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لكازاخستان بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وترى باكستان أن الوقت ملائم لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس وجود دولتين مستقلتين، تتمتعان بالسيادة، وتعيشان جنبا إلى جنب بسلام.

ويمثل التقدم الذي أحرزته السلطة الفلسطينية في إنشاء مؤسسات الدولة مؤشراً إيجابياً على تحقيق السلام. وقد أكدت العديد من المصادر المستقلة إمكانية إقامة دولة فلسطينية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. كما تم الاعتراف بذلك في تقارير العديد من الهيئات الدولية، وذكر أيضاً في بيانات سابقة للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. كما ساعد الانخفاض النسبي للعنف في المنطقة في الآونة الأخيرة، على تعزيز الظروف اللازمة لتحقيق السلام الدائم. وإنه لمن مصلحتنا المشتركة أن نعزز ونرحب بإنجازات فلسطين، باعتبارها فرصة ثمينة لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

ولا يمكن أن تستمر التطورات الإيجابية الجارية في فلسطين إلا بالمشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي. ولكي يتحقق سلام دائم في الشرق الأوسط، فإنه يتعين على مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الوفاء بالتزاماتهما الثابتة بإيجاد تسوية نهائية للصراع، والعمل جنبا إلى جنب لتحقيق هذا الهدف. وتشكل مرجعيات عملية

السلام في الشرق الأوسط المعروفة جيدا نبراسا نستنير به على طريق السلام في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من وضوح هدفنا المشترك، وشبه الإجماع على قواعد المشاركة، يبدو مجلس الأمن والمجموعة الرباعية عاجزين بصورة متزايدة. وليس في ذلك مؤشر إيجابي بالنسبة للمنطقة. فربما يتسبب هذا التقاعس في ضياع الفرصة الحالية لتحقيق السلام، وبالتالي، تعود المنطقة مرة أخرى للانغلاق في دوامات العنف وعدم الثقة.

ولا تنشأ التحديات التي تواجه السلام في منطقة الشرق الأوسط عن تقاعس المجتمع الدولي فحسب، بل هي متجذرة في سياسة إسرائيل التوسعية التي تتسم بتخطيط وبناء مناطق استيطانية جديدة. وتشكل الموافقة على مناطق جديدة لبناء المستوطنات في القدس المحتلة، وبيت لحم، ونابلس مؤخرا، مصدر قلق بالغ. كما أدى هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في القدس الشرقية ووادي الأردن إلى تشريد العديد من العائلات الفلسطينية.

ويشكل النشاط الاستيطاني انتهاكا واضحا للقانون الدولي، ويجب التعامل معه على هذا النحو. فكل وحدة من هذه المستوطنات تشكل عقبة كبرى في الطريق إلى السلام. ويجب على إسرائيل وقف بناء المستوطنات الجديدة، والكف عن استخدام النشاط الاستيطاني كأداة سياسية في عملية السلام. فلا يمكن للنشاط الاستيطاني وعملية السلام أن يمضيا قدماً معاً.

ولا حجة للحصار الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، كما أنه لا يراعي الضمير الإنساني. و نحن ندعو إلى التنفيذ التام للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فلا يمكن للحياة أن تعود إلى حالتها الطبيعية في قطاع دون أن يكفل التنقل الحر للأشخاص والبضائع، بما في ذلك المواد الضرورية لإعادة الإعمار. ونأمل أن تسهل إسرائيل إكمال مشاريع إعادة الإعمار، بما في ذلك المشاريع التي تضطلع بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتدعم باكستان السلام الدائم لجميع سكان الشرق الأوسط، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية. وقد أقر إطار السلام في الشرق الأوسط على نحو مفصل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و مرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن الضروري الحفاظ على الإرادة السياسية وحشدها من أجل تنفيذ إطار السلام.

ونأمل في أن يشارك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بصورة مجدية مع الأطراف المعنية من أجل تحقيق الهدف الجماعي للمجتمع الدولي: إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وقابلة للبقاء في فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وقادرة على العيش جنبا إلى جنب وبسلام مع جميع جيرانها. وتتشاطر باكستان هذا الهدف وتعمل على دعمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بالبيان الذي أدلى به السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعليمة السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

نحن نؤيد البيان الذي أدلى به السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وقد حذر السيد ماكسويل غيلارد، منسق الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية والإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤخراً، من أن يتأثر الآلاف من البدو بأعمال الهدم التي تنفذها حكومة إسرائيل في القدس بهدف توسيع المستوطنات غير الشرعية للمواطنين الإسرائيليين. ووفقا للسيد غيلارد فإن المنازل التي دمرت هذا العام تزيد على التي دمرت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بأكملهما، مما أسفر عن تشريد اللاجئين الذين كانوا يعيشون في تلك المنطقة منذ عام ١٩٤٨.

يهدد هذا الوضع الخطير بتشريد ٨٠ في المائة من البدو الذين يقطنون المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شردت آلاف الأسر الفلسطينية بالقوة من مناطقها السكنية. لا بد من إدانة الزيادة في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وتدمير المنازل وحظر عمليات التشييد الفلسطينية الجديدة. إن كل تلك الأعمال غير المشروعة وغير الإنسانية أمثلة واضحة على نظام الفصل العنصري الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية وتنفذه السلطة القائمة بالاحتلال مع الإفلات التام من العقاب، وهي تسلط الضوء على تقاعس المجلس.

وعملا بالحق في تقرير المصير، جرى اقتراح الاعتراف الفوري بدولة فلسطين وضمها كعضو كامل العضوية في الجمعية العامة. ويؤكد وفدي من جديد الحق السيادي للشعوب في اختيار مصيرها. وتكرر فنزويلا دعوتها لحكومة إسرائيل أن تحترم بشكل كامل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب داخل الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

أشار برادلي بيرستون، كبير المحررين في صحيفة هآرتس الإسرائيلية إلى أن،

”ليس هناك شيء تقريبا يترع الشرعية عن إسرائيل بصورة أكثر فعالية – ويجعل إسرائيل تبدو أشبه بدولة حمقاء لا تبالي – من الحصار المفروض على غزة“.

لا شك في أن الحالة الإنسانية الهشة للفلسطينيين في قطاع غزة تدعو للأسف. إن الحصار المفروض على تلك المنطقة غير إنساني وغير قانوني، وكذلك الجدار الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها.

أسفرت الإجراءات غير المقبولة والمستمرة للسلطة القائمة بالاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين الذين يعانون عن أوقح الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية. وتطالب جمهورية فنزويلا البوليفارية بقوة مرة أخرى بوقف غير مقيد وفوري لتلك الإجراءات غير الإنسانية وغير القانونية وأحادية الجانب.

وتعرب فنزويلا عن قلقها إزاء الأحداث الخطيرة التي وقعت في الجولان السوري المحتل في ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، عندما ارتكب الجنود الإسرائيليون مذبحة بحق العديد من المواطنين الفلسطينيين الذين كانوا يحتجون سلميا على الاحتلال. وتطالب فنزويلا إسرائيل مرة أخرى بالانسحاب من الأراضي، امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونطلب أيضا مرة أخرى أن تحترم دولة إسرائيل سيادة دولة لبنان بغية تجنب صراع كذلك الذي وقع في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

إن بلدي يُعلي قيم الحرية والاستقلال والسيادة، التي لا بد أن يستمر تعزيزها بغية تحقيق السلام بين الشعوب. مرة أخرى، لا يمكن إحلال السلام بدون إقامة العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم يونغ سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي بداية أن يشكر السيد روبرت سيري على إحاطته الإعلامية التفصيلية هذا الصباح. ويؤيد وفدي أيضا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

يحتل حل القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط أولوية قصوى بين الجهود التي تبذل لكفالة السلام والأمان في المنطقة. ولهذا السبب، يواصل المجتمع الدولي تكريس اهتمامه للقضية الفلسطينية وبذل كل ما في وسعه نحو حلها.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى تطور إيجابي قد يؤثر بشكل حاسم على حل القضية الفلسطينية، مع الدعم القوي من المجتمع الدولي. من الجدير بالذكر أن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل دولة مستقلة ذات سيادة يكتسب الآن زخما أكبر من أي وقت مضى. وينبغي أن يكون مفتاح النصر في هذا الكفاح في أيدي الشعب الفلسطيني، حيث أن من المؤكد أن ذلك المفتاح هو وحدة الشعب الفلسطيني نفسه. إن اعتماد اتفاق مصالحة نهائي بين القوى السياسية الفلسطينية في أيار/مايو من شأنه أن يعزز بالتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني ويشجع بقوة كفاحه من أجل دولة مستقلة ذات سيادة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية، لا تزال العقبات والتحديات تعترض عملية السلام في الشرق الأوسط. لم تنسحب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، رغم زيادة الشجب من جانب المجتمع الدولي. وواصلت إسرائيل زيادة توسيع مستوطناتها في القدس الشرقية والأراضي العربية، في تحد مباشر للمطالب الدولية. إن بناء المستوطنات جزء من مطامح إسرائيل في التوسع الإقليمي، ولتأثيرها الآن عواقب وخيمة. إن المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية التي جرى ترتيبها بعد عملية شاقة وصلت الآن إلى طريق مسدود بسبب توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

لقد أصبح دعم تأسيس دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة اتجاها للمجتمع الدولي لا يجرؤ أحد على وقفه. وتعترف بلدان كثيرة بفلسطين كدولة مستقلة ذات سيادة، ويزيد عددها الآن على ١٢٠ بلدا. إن كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة أرضه المحتلة وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة له ما يبرره وانتصاره مضمون.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمه الكامل للكفاح المبرر للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه السيادية المشروعة، بما في ذلك تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة، وتضامنه معه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد محمود (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ألمانيا على الترتيب لعقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أن أعرب عن تقديري لوزير الدولة بوزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا على ترأس هذه المناقشة. وأتوجه أيضا بشكري إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

ويؤيد الوفد البنغلاديشي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وكازاخستان باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتناول بإيجاز بضع نقاط ترى بنغلاديش أنها مهمة.

لا بد أن يكون التوصل إلى حل دائم ومستدام للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك قضية فلسطين، التي هي لب الأزمة التي طال أمدها، هو هدفنا الاستراتيجي

الجماعي. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعلن التزامها التام بهذا الهدف وأن تقدم دعمها المعنوي والدبلوماسي والسياسي والاقتصادي لتحقيقه في أقرب وقت ممكن.

إن الشعب الفلسطيني محروم من حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش بحرية في أرضه والمشردين الفلسطينيين محرومون من حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش بكرامة وأمان. ومن سوء الحظ، يبدو أن المسألة إخفاق جماعي من طرف المجتمع الدولي، وخاصة من شعب إسرائيل، الذي نفسه قد عانى الحرمان، أن يرتقي إلى مستوى المناسبة ويكفل لشعب فلسطين حقوقه الأساسية في تقرير المصير والعيش في دولته المستقلة ذات السيادة جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ولتحقيق حل دائم في الشرق الأوسط، فإنه من الأهمية بمكان أن تعالج المسألة الرئيسية، وهي الاحتلال غير المشروع الذي طال أمده للأراضي العربية من جانب إسرائيل.

ونعرب عن قلقنا حيال الدمار الواسع النطاق الذي تلحقه السلطة القائمة بالاحتلال بالممتلكات والبيوت والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية والبساتين؛ والاستمرار في فرض نقاط التفتيش، بما يتناقض مع القانون الدولي، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والتي أعاقت بشكل خطير الحالة الاقتصادية الحرجة أصلا التي يواجهها السكان الفلسطينيون.

إننا نثني على قيادة الرئيس محمود عباس للسلطة الفلسطينية والاستمرار في بذل الجهود لبناء الدولة الفلسطينية، لا سيما في مجالات الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وسبل كسب الرزق والقطاعات الإنتاجية والتعليم والثقافة والصحة والحماية الاجتماعية والمياه.

بيد أننا قلقون من العمليات العسكرية الإسرائيلية واستمرار سياسة الإغلاق الإسرائيلية والقيود الصارمة المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع، بمن في ذلك العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، وعلى إمدادات الغذاء والأدوية والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى، وعلى قطاع غزة، مما يتسبب في خسائر بين المدنيين. ولذلك ندعو إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، وللأسف الشديد تم الاستيلاء في الفترة الأخيرة على قارب فرنسي مدني كان يبحر لتقديم الدعم الإنساني.

ويرى وفد بلدي أن اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد، التي تضمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية هي أفضل الأدوات الإرشادية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

إن التأييد المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي جاء من جميع أنحاء العالم، بشقيه الثنائي والمتعدد الأطراف، هو ركيزة أساسية لصمود الشعب الفلسطيني على امتداد العقود. ويرحب وفد بلدي في هذا الصدد بخطة السلطة الفلسطينية: ”فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة“ وهي خطة لبناء المؤسسات لدولة فلسطينية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

واسمحوا لنا أن ننتقل إلى الحالتين في لبنان والجولان السوري المحتل. إنه من المحزن أن تقوم الدولة القائمة بالاحتلال بانتهاك السيادة اللبنانية وانتهاك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) مرارا وتكرارا. ومن المقلق أيضا أنه قد اتخذت مختلف التدابير والإجراءات بهدف تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر تأكيد موقف بنغلاديش المستمر والثابت بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين على مدى العقود الستة الماضية هو السبب الأساسي للعنف والاضطرابات ولعدم الاستقرار في المنطقة. واسمحوا لي أيضا أن أكرر التأكيد على دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، عربا وإسرائيليين على السواء، وعلى التزامنا القوي بتحقيق دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، التي تعيش جنبا إلى جنبا بسلام مع جميع جيرانها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): اسمحوا لي أن أعبر لكم بداية عن عميق امتناننا لدعوتكم لعقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن، كما أتقدم بالشكر كذلك للسيد روبرت سري لعرضه المستفيض حول آخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط.

وكعادته، ينضم وفد بلادي إلى مداخلات السادة ممثلي مصر وكازاخستان والكويت الذين تحدثوا نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز وعن منظمة التعاون الإسلامي وعن المجموعة العربية.

أود بداية أن أعبر عن قلقنا العميق إزاء التعثر والطريق المسدود اللذين آلت إليهما منذ مدة طويلة كل الجهود الدولية والإقليمية الهادفة إلى إحياء المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التطلعات الفلسطينية المشروعة لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

لا يجادل أحد أن هناك إجماعا دوليا حول حل الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، وكذلك حول ضرورة التوصل إلى حل شامل في منطقة الشرق الأوسط انسجاما مع قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. ومن هذا المنطلق، فإن المجموعة الدولية مطالبة بتبني موقفا حازما وفعالا من أجل تهيئة الظروف المناسبة للعودة إلى مفاوضات حقيقية لا يعوقها التصعيد أو التعنت أو الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، وعلى رأسها بناء وتوسيع المستوطنات.

إن قلقنا العميق تجاه تزايد العراقيل التي تحول دون إحياء المفاوضات المباشرة لا توازيه إلا قناعتنا الراسخة بأن مسلسل السلام يمثل خيارا لا رجعة فيه وأنه يجب أن يفضي إلى سلام شامل وعادل يضمن الحقوق المشروعة والأمن لكل دول وشعوب المنطقة. وفي هذا الإطار، يتابع المغرب باهتمام وتفاؤل المبادرات العديدة للإدارة الأمريكية وللرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي والجهود الدولية والإقليمية الأخرى من أجل العمل على الرجوع إلى المفاوضات المباشرة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الجهود إلى استئناف عملية التفاوض بشكل جدي وصادق ولا تراجع فيه، بناء على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، إضافة إلى الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا.

وقد سجل المغرب وبارتياح عميق، التزام الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي عبر عنه في خطابه بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، بتحقيق سلام شامل وعادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ونعبر عن أملنا أن هذا الموقف الذي تدعمه المجموعة الدولية بكل أطيافها، سيمكن الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وبهذا الخصوص، فإن المغرب، الذي يرأس عاهله جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، يعرب مرة أخرى أمام مجلس الأمن، عن عميق قلقه وتنديده بالإجراءات غير المشروعة التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالقدس

الشرقية المحتلة والتي تروم تغيير الوضع القانوني والسكاني والديني لهذه المدينة المقدسة. إن هذه السياسات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية من أجل بناء المستوطنات والطرق وكذلك طرد سكانها الأصليين وتهويد القدس الشرقية، تهدف إلى فرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الواقع على الأرض مما يعرقل بشكل كبير مفاوضات الحل النهائي.

واعتبارا للمكانة المحورية التي تضطلع بها مدينة القدس الشريف في إطار أي حل نهائي للقضية الفلسطينية، فإننا نطالب المجموعة الدولية، وعلى رأسها مجلس الأمن، بتحمل كامل مسؤولياتها من أجل حمل إسرائيل على وقف أعمالها أحادية الجانب الهادفة إلى تغيير الواقع على الأرض، والاستجابة بشكل إيجابي إلى الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات.

في هذا الظرف الدقيق الذي نجتازه، تتجه أنظار العالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، صوب منظمة الأمم المتحدة والقوى الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي لتضطلع بمسؤوليتها السياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، وتدفع باتجاه استئناف المفاوضات المباشرة في أقرب الآجال. إن توجهاً من هذا القبيل من شأنه أن يخلق دينامية جيدة، وأن يبقي على روح الأمل، والتوافق والتلاحم الضروريين لتحقيق هدف السلام الذي نطمح ونتوق إليه.

فيما يخص السلطة الفلسطينية، فإنها ما فتئت قوية بالمصالحة الوطنية، تبرهن على أنها شريك فعلي وفعال في السلام منذ انطلاقته، وتُثبت بالدليل تلو الدليل التزامها بالمفاوضات بوصفها الطريق الأمثل لبلوغ الحل النهائي. وأبانت الدول العربية، بدورها، من خلال مبادرتها للسلام، عن رغبتها الحقيقية والصادقة في سلام عادل وشامل في المنطقة.

ختاماً، أود أن أؤكد أن المغرب، الذي وضع القضية الفلسطينية في صلب اهتماماته الإقليمية والدولية، سيستمر في العمل جاهداً بما في ذلك في إطار لجنة المتابعة العربية، من أجل بلوغ حل عادل وشامل ونهائي لهذه القضية عبر استئناف المفاوضات في أقرب الآجال الممكنة. هذا الحل لا يمكن أن يتأتى إلا بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلتها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف واحترام جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيدة ايتموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم البيان التالي بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. أود أن أؤكد مرة أخرى أن اسم هذه المنظمة قد تغير في ١ تموز/يوليه، فصار اسمها الآن منظمة التعاون الإسلامي. أنا أتكلم بصفة بلدي رئيساً للمنظمة.

نحن ممتنون لألمانيا لتنظيمها جلسة اليوم المكرسة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. لا يزال استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاع العربي الإسرائيلي عموماً يهدد السلم والأمن الدوليين. هذه المسألة في صلب المشاكل والتحديات الأمنية التي لا تنحصر تداعياتها السلبية على تلك المنطقة وحدها، بل يمتد أثرها إلى ما ورائها وإلى جميع أنحاء المعمورة.

من المؤسف جداً أن جهود مجلس الأمن لمعالجة هذا الصراع قد فشلت على نحو متكرر بسبب رفض إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، الامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلاً عن عدم وجود إرادة سياسية

لدى الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات المجلس. هذه حقيقة مؤسفة، بالرغم من مطالبات المجلس الواضحة الداعية إلى انسحاب إسرائيل، القوة المحتلة، من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة. لقد ظل المجلس يتخذ على الدوام قرارات تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ باعتبار ذلك الضامن للسلم والأمن بين الشعبين.

لقد أصبنا بالصدمة والانزعاج الشديد جراء تصعيد إسرائيل ممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لقد زادت إسرائيل، القوة المحتلة، عملياتها العسكرية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بل أغارت على مخيم صيفي للأطفال، وأجبرت هؤلاء الأطفال على الخضوع لتحقيقات قاسية. وتواصل قوات الاحتلال نشر الخوف وسط السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتواصل القيام بعمليات الاعتقال، مما رفع عدد الفلسطينيين المسجونين والمعتقلين لدى إسرائيل بصورة غير قانونية.

في الوقت نفسه، تستمر إسرائيل في تكثيف حملتها الاستيطانية غير القانونية المدمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصةً في القدس وما حولها. إننا ندين انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وعدم استجابتها للدعوات الإجماعية لوقف هذه الأعمال غير القانونية. لقد بلغت وتيرة الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل مستوىً غير مسبوق في الآونة الأخيرة، في محاولة واضحة لاستعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإحداث المزيد من التغييرات غير القانونية في المعالم التاريخية والدينية، والتركيبة الديمغرافية، وسمات الأراضي ووضعها.

وتشعر مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بالانزعاج الشديد إزاء الهجمات التي تُشن ليس فقط على المدنيين الفلسطينيين، بل أيضاً على نشطاء السلام والمتطوعين من أعضاء المنظمات الدولية غير الحكومية. وتؤكد المجموعة مجدداً أنها مترعجة لحقيقة أن نحو ١,٥ مليون فلسطيني، ظلوا، طوال السنوات الأربع الماضية، يعانون في ظل ظروف بالغة الخطورة في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الإنساني، الذي يمثل أحق أنواع العقاب الجماعي بالإدانة. ونجدد الدعوة إلى رفع الحصار فوراً وإلى امتثال إسرائيل لجميع واجباتها القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي.

ويساور المنظمة قلق عميق بسبب جمود المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، وفشل اجتماع المجموعة الرباعية الأخير في واشنطن العاصمة في الخروج بنتائج تمكِّن من استئناف المفاوضات. لقد أكد مجلس وزراء خارجية دول المنظمة، في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة الشهر الماضي في إستانة، على الحاجة إلى تسوية المسألة الفلسطينية تسوية عاجلة، وأعرب عن دعمه لمبادرة السلام العربية، التي تهدف إلى التوصل إلى حل دائم وشامل وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي.

وأشادت الدول الأعضاء في المنظمة بالجهود الكبيرة في مجال البناء المؤسسي التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعت المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتقدم المحرز والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما تشارك المنظمة المجتمع الدولي في إعادة التأكيد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل وهيكله المؤسسي، بالإضافة إلى فرض ولايتها وإدارتها عليه، إنما هي باطلة ولاغية ولا أثر قانونياً لها.

لا يمكن للمجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، أن يهدر المزيد من الوقت. ينبغي له أن يتحمل مسؤوليته وأن يتخذ إجراءات فورية حاسمة لجعل إسرائيل تلتزم بالقانون الدولي، بما في ذلك واجباتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. هذه الخطوة هي الأكثر إلحاحاً من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة قابلة للحياة تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): يعاود مجلس الأمن الاجتماع اليوم لمناقشة الأوضاع المتدهورة في الأراضي العربية المحتلة، تحت البند المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، وهو البند الذي يُعنى حصرا بالصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وكيفية إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وليس بأي مسألة أخرى خارجة عن التعريف التاريخي للبند. إذ أن البعض، وللأسف، وبدلا من أن يركز على مضمون هذا البند، تراه يحاول إقحام مواضيع لا علاقة لها بذلك بهدف إضعاف مرجعية البند، وتمييع هدفه الأساسي، الذي يرمي إلى انخراط المجلس بفعالية في تحريك عملية السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

إن الواقع يعيد التأكيد مجددا بأن هناك نمطا إسرائيليا منهجيا لا يرغب البعض بإخضاعه للمساءلة الدولية، من الانتهاكات التي تناقض الحد الأدنى من مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتكشف تحدي إسرائيل للشرعية الدولية بحكم حماية البعض لها. ويأتي في مقدمة هذا السلوك العدواني أكبر عملية سطو استيطاني مسلح في التاريخ الاستعماري مع ما يتضمنه هذا السطو من مصادرة للأراضي، وهدم المنازل، وطرد السكان من بيوتهم وإحلال مستوطنين غرباء محلهم، وبناء جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس المحتلة، ودعم ممارسات القهر الإنساني المتطرفة والعنصرية التي يقوم بها المستوطنون تحت حماية جيش الاحتلال بحق الفلسطينيين العُزَّل، واستمرار فرض الحصار الجائر غير القانوني على غزة. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل طالت أعمالها الإجرامية مؤخرا مدنيين عُزلا تظاهروا سلميا يومي ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه من هذا العام في الجولان السوري المحتل وفلسطين وجنوب لبنان، إحياء لذكرى احتلال أرضهم من قبل إسرائيل وللتأكيد على حقهم الطبيعي والقانوني في تحريرها والعودة إليها، حيث أطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي الرصاص الحي عليهم بشكل عشوائي مما أدى إلى استشهاد وجرح عدد كبير منهم. وهذا ما يؤكد من جديد حقيقة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل وحقيقة نزعتها العدوانية.

ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان المحتل إلى وطنه الأم سوريا والانصياع إلى قرارات الشرعية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قرارا لاغيا وباطلا ولا أثر قانوني له. كما وتستمر إسرائيل في سياسة الإرهاب والقمع للمواطنين السوريين فيه، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، ونهب ثرواته، وتشويه تاريخه وسرقة آثاره وزرع الألغام فيه. ونعيد التأكيد بأن حق سوريا السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ليس موضع تفاوض أو مقايضة، وأن

إقرار استعادته كاملا هو الأساس الذي تنبني عليه الترتيبات التي يتطلبها صنع السلام.

إن خيار السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحل عادل لقضية اللاجئين، بعيدا عن أي حلول جزئية تسويفية أو مرحلية في هذا الشأن. إن مجلس الأمن مطالب بانخراط فعلي وحقيقي في حل الصراع العربي – الإسرائيلي بما يضمن ذلك. إن لدى مجلس الأمن الآن فرصة هامة ليثبت أنه قادر على القيام بدوره وفقا للميثاق، من خلال دعم المطلب الفلسطيني العادل المدعوم دوليا بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة فوق أرضها التاريخية على خط الرابع من حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وهنا نُذكر بأن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (د-٣) الصادر بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٤٩ قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بالتزامها بمبادئ الميثاق واحترامها لها، وكذلك احترام قراراتها ذات الصلة التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هُجِّروا منها قسرا، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). هذا وقد أخذت الجمعية العامة علما، عند قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، بتصريحات وتفسيرات إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة التي تؤكد التزامها بذلك. غير أن هذا الالتزام، وللأسف، قد تم تغييبه بشكل مثير للانتباه في آليات المساءلة الدولية لإسرائيل مما شجَّع إسرائيل على التمادي في رفض السلام.

لقد تطرق بعض المندوبين الدائمين من جديد في بياناتهم اليوم إلى الأوضاع الجارية في بلادي بلغة غير موضوعية حافلة بالتهويل. وكما هو معروف فإنه ومنذ بدء الأحداث الداخلية الأخيرة في سوريا بما فيها قيام بعض الجماعات المسلحة الإرهابية باستخدام العنف ضد قوات حفظ النظام والمواطنين السوريين الأبرياء، بدا واضحا للجميع محاولة بعض الأطراف، داخل مجلس الأمن، زج المجلس في تطورات داخلية تحت حجج مختلفة وذرائع واهية لا علاقة لها بدور المجلس ومسؤولياته. ولذلك أجد من الضروري أن ألفت عناية المجلس إلى ما يلي، مع إعادة التأكيد على ما أشرت إليه في البداية بأن هدف ومرجعية هذا البند واضحان.

لقد أعلن السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، برنامج الإصلاح الشامل. وشرعت الحكومة في وضعه موضع التنفيذ لتعزيز عملية البناء الوطني الديمقراطي وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية والاقتصادية، بمعزل تام عن تقييمات ومواقف خارجية لا مكان لها في شؤوننا الداخلية. وكانت سوريا قد وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (S/2011/353) شرحت فيها موقفها من الأحداث الداخلية الأخيرة والخطوات الإصلاحية المتخذة في هذا الإطار. هذا وقد شهدت سوريا مؤخرا لقاء تشاوريا تمهيديا لمؤتمر الحوار الوطني الشامل المزمع عقده قريبا. حيث ناقش اللقاء التشاوري من بين جملة أمور، مشاريع قوانين جديدة للأحزاب والانتخابات العامة والإعلام والإدارة المحلية. وأوصى اللقاء التشاوري بإنشاء مجلس أعلى لحقوق الإنسان، وكذلك بإنشاء لجنة قانونية سياسية لمراجعة الدستور بمواده كافة وتقديم المقترحات الكفيلة بصياغة دستور جديد عصري لسوريا يضمن التعددية السياسية والحقوق الأساسية للإنسان والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ويمكِّن المرأة ويصون حقوق الطفل. وقد جاء اعتماد مجلس الوزراء السوري قبل يومين لقانون جديد للأحزاب السياسية في

سوريا في إطار ترجمة توجهات برنامج الإصلاح السياسي ويهدف وضع الأسس التشريعية والقانونية الناظمة للحياة السياسية والتعددية الحزبية.

وأود أن أعقب على ما جاء في مداخلة بعض الوفود اليوم حول المظاهرات التي حدثت أمام السفارتين الفرنسية والأمريكية، والتي قام بها مجموعة من الشباب للتعبير عن آرائهم إزاء تدخل سفارتي البلدين في الشؤون الداخلية لسوريا، بأن السلطات السورية، وانطلاقا من احترامها لالتزاماتها الدولية، قد بذلت كل جهد ممكن للحفاظ على أمن السفارتين وهي ملتزمة بذلك. وهنا نذكر بأن السفارات السورية عانت خلال الأشهر القليلة الماضية من هجمات ومضايقات مماثلة و لم تهتم بعض الدول، التي أثارت هذا الموضوع قبل قليل، بذلك.

من البديهي أن أي إصلاح في أي دولة عضو في الأمم المتحدة هو، وفقا للميثاق، شأن داخلي يتحتم على الجميع احترامه. ومن البديهي أيضا أن من يريد فعلا الإصلاح، من الخارج، لا يتجاهل، عن عمد، ما تم على أرض الواقع من خطوات إصلاحية جدية، ولا يعمل على تقويض المثال السوري المتسم بالتسامح والعيش المشترك بين مختلف أطياف أبنائه. ومن دواعي الأسف أن تستند بعض الدول في استنتاجاتها وتحليلاتها للوضع في سوريا إلى معلومات مفبركة وغير صحيحة، متجاهلة الإصلاحات التي تم إقرارها ومتجاهلة أيضا أعمال التخريب والإجرام التي تنفذها التنظيمات الإرهابية المسلحة والتي لا يمكن لأي دولة السكوت عنها.

كنا نتمنى أن نسمع من مندوبي بعض الدول الأعضاء في المجلس الذي أشاروا في بياناتهم إلى الأوضاع الداخلية في سوريا في كلمة واحد يعبِّرون فيها عن مجرد التعاطف مع معاناة مواطنينا السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل منذ العام ١٩٦٧ والخاضعين لكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة دوليا، أو كلمة واحد تدين قيام إسرائيل يومي ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه الماضي بإطلاق الرصاص الحي بشكل مباشر وعشوائي على متظاهرين مدنيين عُزَّل، وهو ما يدخل في صلب موضوع هذا البند وولاية مجلس الأمن وفقا لقراراته ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في هذا المنعطف الحاسم من التطورات التي يشهدها الشرق الأوسط. وهذه الجلسة ستوفر لنا بالتأكيد لمحة عامة عن الحالة الراهنة في المنطقة، ومسار التقدم إلى الأمام لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين، منذ احتلالها وحتى اليوم، ظلت واحدة من أكبر التحديات والمشاكل في العالم. فالاحتلال يمثل أكبر مأساة وأكثرها إيلاما للبشرية في التاريخ الحديث. وقد تبع هذا الاحتلال أكثر من ستة عقود من المجازر، وهدم البيوت، وأعمال الحظر، وخطف الناس وسجنهم، والهجمات على الدول المجاورة وغيرها، وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وما فتئ النظام الإسرائيلي يتحدى القانون الدولي في سعيه لتطبيق الحصار غير القانوني وغير الإنساني للفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة، بعدما دخل عامه الخامس. وثمة تقرير أصدرته مؤخراً وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يشير إلى أن البطالة الواسعة النطاق في قطاع غزة خلال النصف

الثاني من عام ٢٠١٠ وصلت إلى ٤٥,٢ في المائة وهي نسبة لم يسبق لها مثيل، وواحدة من أعلى المعدلات في العالم. وكان استيلاء النظام الإسرائيلي على قارب آخر للمدنيين، الكرامة، انتهاكاً آخر للقانون الدولي. والحصار اللاإنساني مصدر قلق بالغ للشعوب في جميع أنحاء العالم، وهي أعربت عن دعمها للمبادرات الإنسانية مثل أسطول الكرامة، ودعت إلى رفع الحصار فوراً عن غزة.

أمّا الدول الداعمة للنظام الإسرائيلي، فقد جلبت العار على أنفسها لأنها، من ناحية، تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بينما في الوقت نفسه تدعم الاحتلال والمستوطنات غير القانونية وجميع الانتهاكات للقانون الدولي من جانب النظام الوحشي الذي يحتل فلسطين. وتاريخ النظام الإسرائيلي ليس حافلاً سوى بالجرائم، وقتل الرجال والنساء والأطفال، واستخدام الأسلحة المحظورة، وتخزين الأسلحة النووية، والاغتيالات العمياء، والهجمات على المدنيين وقوافل الإغاثة في المياه الدولية، وجرائم الحرب في لبنان وفلسطين. وأصبحت كل هذه الأعمال اللاإنسانية أعمالاً روتينية لنظام الاحتلال. ولا شك في أن الدعم الذي يوفَّر لهذا النظام هو بمثابة دعم للاحتلال، والمجازر، والاغتيالات، والانتهاكات لحقوق الإنسان.

إن تحقيق تسوية سلمية وعادلة لقضية فلسطين أمر محتّم لتحقيق السلام والاستقرار الشاملين والدائمين في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. ونحن نرى أن تحقيق السلام الدائم في فلسطين والمنطقة لن يكون ممكناً إلا من خلال كفالة العدالة، ووضع حد لسياسات التمييز والعنصرية، وإنهاء احتلال فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى. واليوم، نشهد المزيد والمزيد من الدول التي تنضم إلى صفوف الدول التي اعترفت فعلاً بفلسطين بوصفها دولة مستقلة. وهذا مؤشر واضح جداً على أن قضية فلسطين تكتسب زخماً جديداً.

وبالنسبة إلى سورية، من الواضح أن هناك محاولات لإثارة الحساسيات الطائفية والتوترات والانقسامات الطائفية، وهو أسلوب معروف لدى أنظمة الهيمنة. وهذه المحاولات الخبيثة لا قيمة لها وباطلة، ولن يكون لها تأثير على استقرار البلد. إن أعداء البشرية لا يريدون و لم يريدوا أبداً لشعب سورية أن يبقى موحداً ومستقلاً ومتقدماً. لكن الشعب السوري يعرف أن مفتاح استقلاله وكرامته هو الوحدة ومقاومة المحاولات الخبيثة والهدامة.

ويستمر النظام الإسرائيلي في سياساته العدوانية تجاه لبنان من خلال انتهاكه المتواصل لأرضه وبحره وفضائه الجوي، ورفض الانسحاب من القرى اللبنانية المحتلة. وينبغي لهذه الاحتلالات والأعمال العدوانية أن تتوقف على الفور.

وقبل الختام، أود أن أرد على ما ذكره ممثل النظام الإسرائيلي عن بلدي في هذه القاعة صباح هذا اليوم. ليس من المدهش أن النظام الصهيوني، في إطلاقه ادعاءات لا أساس لها ضد البرنامج النووي الإيراني، يحاول بوقاحة صرف الانتباه عن سجله الطويل والمظلم من الجرائم والفظائع، مثل الاحتلال، والعدوان، والجنوح العسكري، وإرهاب الدولة، والجرائم ضد الإنسانية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن إقدام النظام الإسرائيلي على تطوير الأسلحة النووية بشكل سري وحيازته لها بصورة غير مشروعة يشكل تهديداً خطيراً فريداً من نوعه للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. والنظام الإسرائيلي يتحدى بوضوح مطالب الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ناشدته مراراً وتكراراً التخلي عن الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والمؤسف أن تقاعس الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة عن مواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية يشجع هذا النظام الخطير. ومن المتوقع أن يدين المجلس النظام الإسرائيلي لحيازته الأسلحة النووية، ويجبره على التخلي عن الأسلحة النووية، ويحثه على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دونما إبطاء، ويطالبه بأن يُخضع على وجه السرعة جميع مرافقه النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والواقع أن السلام والاستقرار لن يتحققا في الشرق الأوسط طالما أن الترسانات النووية الإسرائيلية الهائلة لا تزال تهدد المنطقة وخارجها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.